أقل من نصف مليون استخدموا القطارات بالتنقل

السكك الحديدية تحصل على إيرادات بحوالي ٧,٥ مليارات ليرة خلال عام

الفارس: وضع المحور السككي من دمشق إلى حلب بطول ٤٠٠ كم

محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية نجيب الفارس عن وصول الأضرار التي تعرضت لها منظومة السكك الحديدية خلال السنوات العشرة الأخيرة إلى ٢,١٨٥ تريليون ليرة سورية، وهي تمثل الأضرار التي تعرضت لها منشآت وشبكات الخطوط الحديدية السورية ومحطاتها وقاطراتها وعربات نقل الركاب وشاحنات نقل البضائع ومراكز الصيانة والإصلاح ومنظومة الإشارات والاتصالات التي تعرضت إلى تخريب وتدمير ممنهج مما أدى إلى توقف حركة القطارات على أغلب محاور الشبكة.

وأكد الفارس لـ«الوطن» أنه على الرغم من كل ذلك عملت المؤسسة وبما توافر لديها من إمكانيات مادية وبشرية بسيطة على إعادة تأهيل أغلب الخطوط الرئيسية وخاصة خط دمشق حمص حماة حلب، الذي يشكل الشريان الرئيسي للنقل في البلاد لأنه يربط جميع محافظات القطر بعضها ببعضها الآخر. وقد بلغت إيرادات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية جرّاء نقل الركاب والبضائع حتى نهاية العام الماضي(٧,٥٣) مليارات ل.س. مبيناً أن المؤسسة استطاعت أن تحقق زيادة في الأعمال والمردود المادي، حيث تم خلال العام الماضي نقل بضائع بكمية ٩٦٨ ألف طن بينما كانت في عام ٢٠٢٠ نحو ٧١٤ ألف طن وكانت الزيادة بحدود ٢٦ بالمئة وبالنسبة لنقل الركاب زاد من ٢٦٤ ألف راكب عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥٦ ألف راكب في العام الماضي وبنسبة ٧٦ بالمئة، أما الإيرادات فقد تضاعفت أكثر من مرة فقد زادت من ٣,٣ مليارات في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٧,٥ مليارات في العام الماضي.

ولفت فارس إلى أنه تم إعادة تأهيل وإعمار محور حلب – حماة– حمص – دمشق بطول ٤٠٠ كم، حيث يرتبط بهذا المحور سكك حديدية تصل إلى فعاليات اقتصادية متنوعة ومهمة وحالياً وضع بالاستثمار من أجل الاستثمار في الضيعة، وتنفيذ تفريعة سككية لنقل الحصويات ذات الجودة الفنية الممتازة من مقالع حسياء في حمص إلى محافظتي اللاذقية وطرطوس وبانياس، وحالياً يتم النقل حسب الطلبات الواردة، وإعادة تأهيل وإعمار التفريعة السككية من محطة الضمير إلى محطة توليد الكهرباء في ريف دمشق ووضعت بالاستثمار، وإعادة تأهيل وإعمار التفريعة السككية من محطة الضمير إلى المدينة الصناعية بعدرا (بطول ١٦كم) التي تعرضت سابقاً إلى عمليات التخريب والسرقة من العصابات الإرهابية حيث تم تحديد الأجزاء المسروقة من القضبان ومواد التثبيت والعوارض والبحص لمسافة ٥,٥/ كم وذلك بهدف ربط الفعاليات الإنتاجية للمدينة الصناعية بعدرا بالمرافئ السورية (وخاصة معمل الإسمنت)، وقد وضعت بالاستثمار، وإعادة إصلاح وتأهيل وإعادة تشغيل وبرمجة المحاكي بالكوادر الفنية والمعلوماتية التابعة للمؤسسة والذي يعمل على تأمين جلسات تدريبية افتراضية تحاكي الواقع تماماً لسائقي القطار ومعاونيهم ومراقبيهم وعناصر الحركة والإشارات والاتصالات والتفتيش الفني وأمان سير القطارات على كل محاور شبكة الخطوط الحديدية السورية.

وبين أنه تم إعادة تعمير٣٠ صهريجاً سككياً لنقل الفوسفات والحصويات ووضعت بالاستثمار حيث إنها كانت متوقفة منذ عام ٢٠١١ وتجاوز عمرها الاستثماري ٤٥/ عاماً، وذلك في مراكز الصيانة الإسعافية التابعة للمؤسسة في حلب محطة جبرين والعمل مستمر لتعمير باقي الصهاريج، وتأهيل وإجراء صيانات رئيسية لـ ٤/ آليات سككية خاصة بأعمال إنشاء وصيانة الخط الحديدي للمحافظة على جاهزيته الفنية التي تعرضت للأضرار نتيجة الأعمال التخريبية للعصابات الإرهابية وهي آليتان لرفع وتحشية الخط، وآليتان لتنظيم موشور البحص (علماً بأن سعر هذه الآليات في حال تم توريدها حالياً ما يعادل /٣٠/ مليار ليرة سورية).

> ٢,٢ تريليون ليرة خسائر السكك الحديدية

ولفت إلى انه تم كذلك إجراء أعمال التعمير والإصلاح الرئيسية لـ /٦/ قاطرات فئة /٢٨٠٠/ حصان من أصل /١١/ قاطرة تجاوز عمرها الاستثماري /٣٥/ عاماً بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الدورية المتوسطة لباقي القاطرات وتضمنت الأعمال إجراء إصلاحات رئيسية للشاحنات السككية التي تضررت نتيجة الأعمال الإرهابية وتعرضها لقذائف متنوعة وهي/٧٠/ صهريجاً لنقل الفيول، و/٤٢/ صهريجاً لنقل الحبوب، و/٤١/ شاحنة مسطحة سداسية الأقطاب لنقل البضائع، و/١٠/ شاحنات لفرش مادة البحص على الخط الحديدي، و/٤/ شاحنات لنقل سلالم الخط الحديدي من أجل قطارات الأعمال، وتم تعمير /٧/ عربات (درجة أولى – مطعم) وذلك بعد توقفها منذ عام ٢٠١١، وتم إجراء صيانات كبيرة وشاملة لـ/٧/ مجموعات قطار ترين سيت وذلك بعد توقفها منذ عام ٢٠١١، وتعرضها للقذائف أثناء وجود الإرهابيين في ريف حلب، وتم تعمير /٦/ روافع جسرية باستطاعة مختلفة /٥-١٠-٢٠/ طناً بالإضافة إلى تعمير /٨/ روافع أرضية استطاعة كل رافعة /٣٠/ طناً في مراكز الصيانة الإسعافية بمحطة جبرين بحلب.

وأشار إلى قيام المؤسسة بالتنسيق مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية لاتخاذ كل الإجراءات لإنجاز خدمة الدفع الإلكتروني لعمليات نقل البضائع عن طريق القطارات وذلك لتبسيط الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال للزبائن، على أن يتم بدء العمل بها خلال الأشهر القادمة ليتم بعدها تطبيق الدفع الإلكتروني على عمليات نقل الركاب، وقامت المؤسسة بإنجاز عدة مشاريع باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وذلك لأتمتة المسارات السككية والمعلومات الفنية للخطوط الحديدية وربطها بقاعدة بيانات رقمية تساهم في حل المشكلات والمعوقات المختلفة للوصول إلى نتائج وحلول (خرائط اتخاذ القرار، تقارير، أشكال بيانية، استعلامات...) وقد تم الانتهاء من عدة مشاريع بهذا الخصوص على أن يتم تطبيق ذلك على كامل مسار الخط الحديدي في القطر.

وأوضح المدير العام أنه سيتم خلال العام الجاري تنفيذ مشروع تصنيع شاحنات سككية قلاب محلياً عدد /٢٠/ لنقل الإحضارات السككية من خلال الاستفادة من الشاحنات السككية المتوفرة لدى المؤسسة لتأمين نقل الإحضارات الحصوية وذلك بعد أن تم إعداد دراسة تنفيذية لها بالتعاون مع الخبراء الفنيين من الجامعات السورية، وتعمير ١٥ قاطرة جر استطاعة /٣٢٠٠/ حصان محلياً، وإعادة تأهيل وإعمار التفريعات السككية في محطات توليد الكهرباء في محردة والزارة بمحافظة حماة، وتفريعة صوامع كفربهم بحماة، وتفريعة (صوامع الغزلانية – وصوامع ومطحنة تشرين بعدرا)، واستكمال تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل الخطوط الرئيسية العاملة حالياً واستكمال تنفيذ العقود العائدة لها على محور (حلب – حماة – حمص – دمشق) – ومحور(منجم الفوسفات – حمص– طرطوس– اللاذقية)، وتأهيل المحطات المهمة الموجودة على الخطوط الرئيسية العاملة حالياً وإعادة تأهيل الشبكات الكهربائية وشبكة المياه وإجراء الصيانات الرئيسية للخطوط الحديدية على هذه المحاور وإعادة تأهيل خطوط المرافئ والمحطات الرئيسية (محطة اللاذقية – محطة حماة – محطة الضمير– محطة الرويسة – محطة تلكلخ – محطة كفرعايا) وجميع القبابين في المحطات اللازمة لعملية نقل البضائع، إضافة إلى إعادة صيانة وترميم محطة حلب الأثرية التي يعود بناؤها إلى عام ١٩١٢م، وإعادة تأهيل وتركيب الجسور الدوارة في (حلب– حمص– طرطوس). واستكمال تنفيذ الأعمال الضرورية التي تخدم عملية النقل في محطة المدينة الصناعية والمرفأ الجاف بحسبا وأعمال تمديد الخط الحديدي الواصل إليها، وإنجاز مشروع التفريعة السككية من محطة جبرين إلى المسلمية مروراً بالمدينة الصناعية والمرفأ الجاف في الشيخ نجار بحلب وربطها سككياً مع شبكة الخطوط الحديدية وبالتالي مع المرافئ البحرية السورية.

وعن مشاريع الربط السككي مع دول الجوار أوضح المدير العام أنه وتنفيذاً لمضمون الاتفاقية الدولية الموقعة بين المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية والشركة العامة لسكك حديد العراق بتاريخ ١٩/١١/٢٠٢٠ تسعى المؤسسة من خلال وزارة النقل من أجل تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتطوير خط حديد مرفأ طرطوس–حمص–مناجم الفوسفات بطول /٢٨٦/كم (بهدف زيادة الطاقة النقلية والتمريرية له) وإنشاء خط جديد مناجم الفوسفات – البوكمال – الحدود العراقية بطول /٢٧٠/كم وفق المعايير الفنية والخدمية المعتمدة دولياً لاستكمال هذا المحور وتأمين الربط السككي مع العراق وتأمين مستلزمات استثماره (معدات وتجهيزات مراكز الصيانة والإصلاح والأدوات المحركة والمتحركة ونظام الإشارات والاتصالات) لما له من أهمية كبيرة في النقل الدولي.

١٠٠ منشأة وضعها «معلق»

معاصر ضمن المخطط التنظيمي ومواطنون يطالبون بالتسوية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

وصل «الوطن» شكاوى من عدة مواطنين يملكون معاصر زيتون منذ سنوات داخل وخارج المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية ويشغلونها في مواسم الإنتاج إلى أن صدر قرار بإلغاء البلاغ ٤ منذ أشهر وتبعه إلغاء الإذن المؤقت بالتسوية للمنشآت القائمة.

وجاء في الشكوى: نحن بحدود خمسين مواطناً في محافظة طرطوس نملك معاصر موجودة وقائمة ضمن المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية، علماً أن عدداً منها كان مشيداً وبعمل منذ ما قبل التنظيم بكثير وقد حصلنا على الرخص اللازمة من الصناعة وحصلنا كذلك على السجلات التجارية وغيرها وباشرنا عملنا أصولاً في المواسم ودفع الضرائب والالتزامات المالية المترتبة علينا للإدارة المحلية والمالية وفق القوانين النافذة.

وأضافوا: وفي العام الماضي صدر قرار عن مجلس الوزراء يقضي بألا تكون هذه المعاصر داخل التنظيم ونقلها إلى المناطق الصناعية لكل وحدة إدارية، وبعد ذلك صدر قرار يقضي بالسماح لهذه المعاصر بالترخيص الإداري المؤقت مع تعهد لدى الكاتب بالعدل بنقلها إلى المناطق الصناعية في حال إقامتها ضمن الوحدة الإدارية التي تتبع لها، وقد باشرنا بإجراءات الترخيص الإداري المؤقت ولكن قبل الترخيص تم إلغاء القرار رغم أننا دفعنا الرسوم بعد الكشوف من المحافظة وبالتالي لم يتم الترخيص الإداري لنا وتم حرماننا من المازوت والقروض وغيرها.

وطالبوا باستثنائهم من البلاغ الذي يمنع الترخيص لهم ومن ثم الترخيص لهم أصولاً ليتمكنوا من متابعة عملهم لجميع المنشآت التي تقع خارج المخطط التنظيمي سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة.

مصدر موثوق في دائرة الترخيص التابعة للمحافظة أوضح أن البلاغ رقم ٤ لعام ٢٠١٧ لم يكن يسمح بتسوية المعاصر ومعامل الأعلاف ضمن التنظيم وقد تم إلغاء هذا البلاغ منذ حوالي سبعة أشهر وتوقف كل شيء معه بما في ذلك التسويات والتراخيص الجديدة على مستوى المحافظة. وبناء على قرار مركزي كان ينص على الإذن المؤقت لمدة سنتين للمنشآت القائمة التي لا يمكن تسويتها فقد تقدم العديد من الصناعيين بأضابير لمنحهم الإذن المؤقت لكن تم بقرار فجائي من وزارة الإدارة المحلية إلغاء قرار الإذن المؤقت وبالتالي توقفت المحافظة عن منح هذا الإذن لـ(٥٥) إضبارة بعد أن تكبد أصحابها المصاريف والنفقات من دون ذنب لهم.

وأشار المصدر إلى وجود أكثر من مئة منشأة قائمة على امتداد المحافظة أمورها معلقة وتحتاج إما للترخيص المؤقت وإما إلى ترخيص جديد إضافة لعشرات الراغبين في إقامة مشاريع جديدة دون جدوى لعدم قبول أي إضبارة منهم بعد إلغاء البلاغ ٤، علماً أنه كان يجب تشكيل لجان من المحافظة لدراسة مدى إمكانية استيعاب المناطق الحرفية والصناعية لمثل هذه المنشآت لكنها لم تشكل كما كان يفترض منح التراخيص الإدارية لكل المنشآت القائمة قبل إلغاء البلاغ ٤ والمرخصة من الصناعة وغيرها.

المحافظ قال لـ«الوطن» بخصوص أضابير المعاصر المتوقفة فإن هذا الملف أنيط بوزارة الزراعة لكونها الجهة المعنية بمعالجة وضع المنشآت التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وفق محضر معاوني الوزراء المنعقد في الشهر التاسع لعام ٢٠٢١ هذا من جهة ومن جهة ثانية طلبت وزارة الإدارة المحلية جرداً لجميع المنشآت القائمة سواء أكانت مرخصة أم غير مرخصة وتمت موافاتها بقوائم الجرد والمحافظة مازالت بانتظار ما ستوافيها به الوزارة في هذا الموال.

أخيراً نعتقد أن تصريحات الحكومة بشأن زيادة الإنتاج تتناقض مع تجميد هذه المنشآت وعدم الترخيص لها بعد أن أصبحت واقعاً على الأرض.

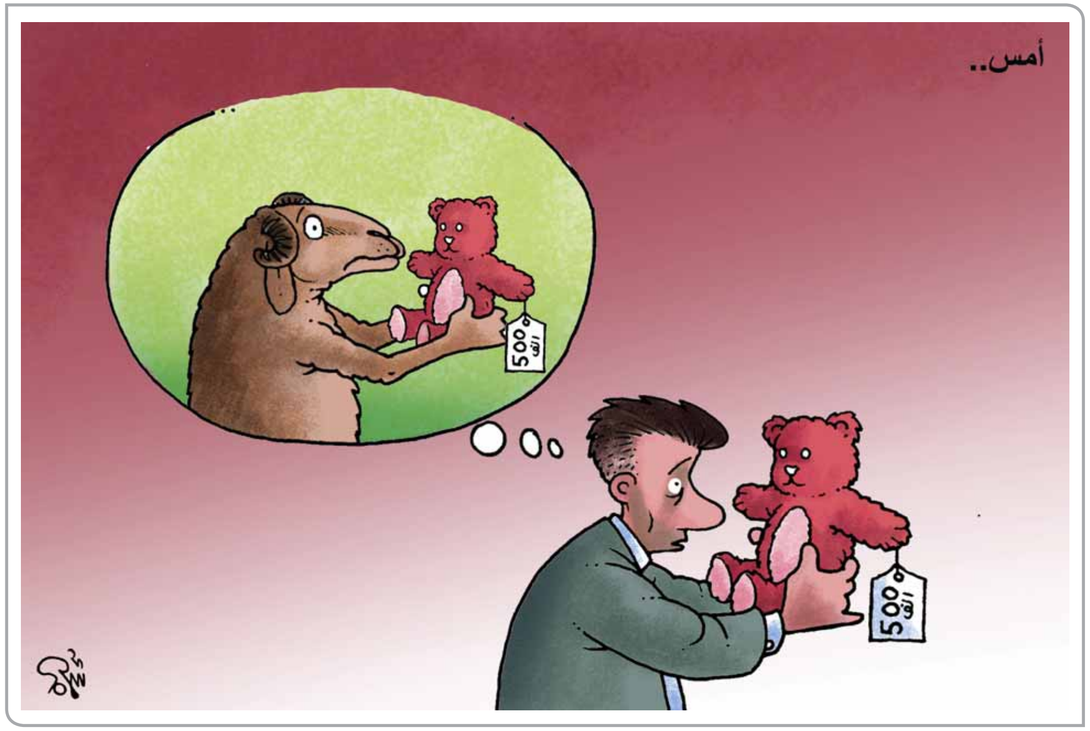

ارتفاع غير مسبوق بأسعار الخضار والفواكه في حمص

مواطنون لـ«الوطن»: نشتري الخضار بـ«الحبة» بدلاً من الكيلو.. ومدير التموين: زيادة الطلب وصعوبة جني المحاصيل رفعت الأسعار!

حمص - نبال إبراهيم

تشهد أسواق حمص هذه الأيام ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق بأسعار الخضار والفواكه أرهقت جيوب المواطنين وجعلت الكثير منهم يعيشون على بقايا ما تم ادخاره من مؤونة منازلهم.

وأكد العديد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها بأسواق مدينة حمص أن جميع أصناف الخضار والفواكه ارتفعت أسعارها بشكل غير منطقي وبنسبة تزيد على ٤٠ بالمئة خلال الأيام القليلة الماضية مقارنة بالشهر الماضي، لافتين إلى أنهم باتوا يعيشون كابوس تأمين قوتهم بشكل يومي، لذا لا يشترون إلا ما هو ضروري ومن أرخص الأصناف حتى لو اضطروا لتغيير متطلبات الوجبة الغذائية بشكل كامل، وأنهم أصبحوا حالياً يقدمون على شراء الخضار والفواكه بـ«الحبة» بدلاً من الكيلو غرام لضعف مقدرتهم الشرائية أمام جنون هذه الأسعار.

من جهتهم بيّن عدد من أصحاب محال بيع الخضار والفواكه لـ«الوطن» أن الإقبال على شراء الخضار والفواكه ضعيف نوعاً ما بعد ارتفاع أسعارها خاصة خلال الأسبوع الماضي بعد موجة الأمطار التي قللت فرص الحصول على الخضار من موردها، ما رفع سعرها حتى من سوق الهال، لافتين إلى أن ارتفاع أجور النقل ساهم أيضاً برفع أسعار الخضار والفواكه بشكل عام.

ورصدت «الوطن» خلال جولتها أسعار عدد من أصناف الخضار والفواكه بالمدينة، فقد تراوح سعر كيلو البندورة بين ١٩٠٠ و٢٥٠٠ ليرة، وتراوح سعر كيلو الخيار بين ١٣٠٠ و٢٥٠٠ ليرة ما إذا كان بلدياً أو بلاستيكياً، وتجاوز كيلو البطاطا ألفي ليرة سورية.

ووصل إلى ٢٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد، وكيلو الكوسا تراوح بين ٣٥٠٠ و٥٠٠ ليرة والبـاذنجـان بـين ١٧٠٠ و٣٠٠٠ ليرة والفاصولياء بحدود ٥٠٠٠ ليرة، والليمون بعضه بسعر ١٢٠٠ ليرة ونوع آخر بسعر ٢٠٠٠ ليرة، وكذلك الحشائش ارتفعت أسعارها فربطة البصل والفجل وجـزرة البقدونس والنعناع وغيرها وصلت أسعارها إلى ألف ليرة تقريباً، وكيلو الفليفلة الخضراء بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ آلاف ليرة، أما الفاكهة فكيلو الموز البلدي يزيد على ٤٠٠٠ ليرة ويصل إلى ٥ آلاف والغريز ٤٥٠٠ ليرة والتفاح يتراوح بين ١٨٠٠ و٣٥٠٠ ليرة والجزر بـ ١٥٠٠ ليرة وسطياً.

من جانبه عزا مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف لـ«الوطن» أسباب الارتفاع الحاصل على أسعار الخضراوات إلى زيادة الطلب عليها، إضافة للمتغيرات المناخية وصعوبة قطاف الخضراوات بسبب الأمطار خلال الفترة الماضية بكميات كبيرة، لافتاً إلى أن رطوبة الأرض المزروعة وعدم القدرة على جني بعض الخضار ومنها البطاطا، أديا إلى انخفاض كمياتها في الأسواق وبالتالي ارتفـاع أسـعارها كما ارتفعت أسعار الحشائش والبندورة والخيار.

وأكد اليوسف أن جولات عناصر المديرية وحماية المستهلك مستمرة على الأسواق والمحال للتأكد من التزام أصحاب المحال بالأسعار الموضوعة في النشرة التموينية، منوهاً إلى أن هناك بعض التجار يقبلون بالربح القليل مقابل بيع منتجاتهم للمواطنين وهناك للأسف البعض لا يهمه سوى الربح الوفير.

وأشار إلى وجود دورية ثابتة في سوق الهال لتراقب عمل التجار هناك وقد تصل عقوبة المخالف إلى السجن بعد إحالته للقضاء.

وبين مدير التجارة الداخلية أن المديرية ودوريات حماية المستهلك نظمت ضبوطاً منذ بداية العـام الجـاري وحتى الآن بلغت ٥٧١ ضبطاً تموينياً، منها ٣٩٨ ضبطاً متعلقة بالأسعار والفواتير وبينها و٣٧ ضبطاً تتعلق بالخضار والفواكه، فيما بلغت عدد الإغلاقات حوالي ٢٠٥ إغلاقات بحق الفعاليات والمحال التجارية المخالفة.